# العنف في السلوك السياسي العراقي: دراسة في الأسباب

م.د. محمد كاظم هاشم
moh_alseed86@yahoo.com
كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة ديالى

# The Violence in Iraqi political Behavior -: a study of the causes

Lecturer Dr:Mohammed Kadhim Hashim
College of law and political sciences/ University of Diyalal

**المستخلص**

يمثل هذا البحث دراسة تحليلية تبيانية لأسباب تكوين ظاهرة العنف في السلوك الاجتماعي والسياسي العراقي، وهو محاولة للإجابة عن هذه الإشكالية والتي مفادها ((ما العوامل والأسباب التي أسهمت في تكوين ظاهرة العنف وانتشارها في السلوك والفعل الاجتماعي والسياسي عند العراقيين؟)). ويفترض البحث تأثر السلوك الاجتماعي والسياسي العراقي بمجموعة من الأسباب الشخصية البيولوجية والنفسية، ومجموعة من الأسباب البنيوية التي فرضها التنظيم الاجتماعي–السياسي على طبيعة الإنسان العراقي بدورها فأن هذه الأسباب مجتمعة قد أدت إلى ظهور العنف وإعادة إنتاجه. ويهدف البحث إلى تشخيص أهم مسببات العنف والسلوك العدواني التي تدفع بالإنسان العراقي للجوء إلى العنف واستخدام القوة غير المشروعة لتحقيق الأهداف والغايات التي يبغي الوصول إليها.

**الكلمات المفتاحية:** العنف، العراق، السلوك السياسي، السلوك الاجتماعي

**Abstract**

This research represents an analytical and explanatory study of the reasons for the formation of the phenomenon of violence in the Iraqi social and political behavior. It is an attempt to answer the question, "What are the factors and reasons that contributed to the formation of the phenomenon of violence and its spread in the behavior and social and political action of the Iraqis?." The research assumes that the Iraqi social and political behavior has been affected by a set of personal biological and psychological reasons, and a group of structural reasons imposed by the socio-political organization on the nature of the Iraqi human. In turn, these reasons together have led to the emergence and

reproduction of violence. The research aims to diagnose the most important causes of violence and aggressive behavior that push the Iraqi person to resort to violence and to use illegal force to achieve the goals and objectives that he wants to reach.
Key Words: Violence ،Iraqi political Behavior، social behavior

**المقدمـــــــــــــة**

يعد العنف – الذي يتمثل (باستخدام القوة لإيقاع الأذى بالآخرين) – واحداً من أكثر المفاهيم والسلوكيات والأفعال التي يذمها الإنسان وينبذها، لكنه في الوقت ذاته يلجئ إليه كثيراً كوسيلة لحل المشكلات التي يواجهها، أو للتنفيس عن الآلام والأحاسيس السلبية التي يشعر بها. ويعد العنف من الظواهر ذات الانتشار الواسع على المستوى العالمي وأصبح صفة ملازمة للكثير من المجتمعات، حتى إن عدد من المجتمعات أصبحت متعايشة معه، وتجد فيه الحل الأنسب والأمثل للمشكلات التي تواجهها، وتعده أداةً مشروعة ليس ضد العدو فحسب، بل ضد كل منافسٍ ومخالفٍ حتى ولو كان موضوع المنافسة والخلاف لا يعدو كونه شيئاً ذا قيمة تذكر. والمجتمع العراقي يمكن أن يوصف من ضمن المجتمعات التي لازم العنف أغلب مراحل تكوينه التاريخية، وتجلى ويتجلى ذلك بشكل واضح في تاريخه المعاصر. ويعد العنف الذي يرتبط بالقضايا السياسية أو الصراع والمنافسة على السلطة والنفوذ هو من أكثر أنواع ذلك العنف رواجاً في سلوك المجتمع العراقي, إن ظاهرة العنف السياسي في العراق –وتحديداً في الحقبة المعاصرة – لاقت رواجاً كبيراً، بالرغم من كون النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ نظاماً ديمقراطياً تشاركياً، وكما هو معروف إن الديمقراطية كفلسفة ونظام تحيد العنف وتنبذه، وتعتمد الخيارات السلمية في التعبير عن المطالب وتلقي المدخلات وصياغة المخرجات. فضلاً عن إقرار الحقوق السياسية ومنها حق المشاركة السياسية وحق التعبير عن الرأي من ضمن الحقوق الأساسية للمواطن العراقي. وعلى الرغم من كل ذلك، إلا أن ظاهرة العنف تنامت بشكل كبير، بل وأمست أحد الخيارات الأساسية للفواعل السياسية وجزء من قواعد اللعبة السياسية. وكما هي أحد خيارات النخبة أصبحت أحد خيارات الجماهير والقواعد الشعبية ومن هنا ظهرت الحاجة في الخوض في هذا الموضوع للوقوف على أهم أسباب شيوع العنف والسلوك العدواني في السلوك السياسي العراقي، وأسباب اعتماد العنف أحد الخيارات الأساسية في تحقيق الغايات السياسية بالرغم من تكلفته الباهظة وبالرغم من توفر الخيارات الأخرى والتي توصف بأنها حضارية وسلمية.

**أهمية البحث** : يعيش العراق في دوامة من العنف والعنف المضاد –على الأقل– منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة إلى حقبتنا المعاصرة، وبالرغم من الدراسات السابقة فان فكرة البحث قديمة جديدة في الوقت ذاته، ولما كانت السيسيولوجيا (علم الاجتماع) قد وجدت أصلاً لتُقابل حاجات وهموم المجتمع وتفي بتطلعاته (سواء أكانت مرحلية أم مستقبلية) فقد وجب على المشتغلين بها التزام هذا الشرط الذي هو أول عوامل وجودها. فموضوع البحث يحتاج إلى الوقفة العلمية الأكاديمية لمعرفة مسببات العنف؛ لإن عملية التشخيص هي نصف العلاج. لذلك فان أهمية البحث متآتية من دراسته لأسباب العنف على صعيد النظريتين "الشخصية والاجتماعية"، وتكريس هاتين النظريتين لتفسير الظاهرة؛ ذلك لأنها – أي ظاهرة العنف – في العراق لم تكُ بمعزل عن المؤثرات النفسية الغريزية من جانب، وبنية المجتمع بمكوناته المختلفة والمتباينة من جانب آخر، وهذه الشمولية للنظريتين تكمن أهميتها في رسم الأدوار على كل المعنيين بدءً من الأسرة، وصولاً إلى النخبة الحاكمة، والبنى الاجتماعية الأخرى؛ لنظهر بان المسؤولية هي مسؤولية جماعية سواء في إنتاج العنف أو علاجه.

**أهداف البحث:** يهدف البحث إلى تشخيص الأسباب المؤثرة في انتشار العنف في السلوك السياسي العراقي المعاصر والتي تحفز على إنتاجه في المجتمع أو في إعادة إنتاجه.

**إشكالية البحث** : بناءً على ما تقدم، يأتي بحثنا هذا ليطرح الإشكالية الأساسية الآتية والتي مفادها: ((ماهي العوامل والأسباب الشخصية والبنيوية التي أسهمت في تكوين ظاهرة العنف وانتشارها في السلوك والفعل الاجتماعي والسياسي في العراق؟)).

**فرضية البحث:** يفترض البحث تأثر السلوك الاجتماعي والسياسي العراقي بمجموعة من الأسباب الشخصية البيولوجية والنفسية، ومجموعة من الأسباب البنيوية التي فرضها التنظيم الاجتماعي–السياسي على طبيعة الإنسان العراقي بدورها فأن هذه الأسباب مجتمعة قد أدت إلى ظهور العنف وإعادة إنتاجه.

**منهجية البحث:** يعتمد البحث منهج التحليل العلي في اختيار الإطار النظري ونموذج التحليل وتشخيص أسباب العنف في السلوك السياسي العراقي، وهو أحد المناهج الاستقرائية. قوام هذا المنهج يتلخص في أن كل ظاهرة اجتماعية معلولة أما لعلة وأحدة رئيسة أو علل متعدد. وهو يبحث في تحديد هذه العلل وتشخيصها. بعبارة أخرى يبحث في تشخيص العوامل المؤثرة في السلوك الإنساني سواء كانت داخلية نفسية أو خارجية تتبع البيئة والمحيط الاجتماعي.

**هيكلية البحث:** يتكون البحث من مبحثين الأول: "أصل ظاهرة العنف دراسة نظرية " وهو يمثل دراسة مفاهيمية نظرية" تستعرض النظريتين البارزتين اللتين تفسران أصل نشوء العنف والسلوك العدواني عند الإنسان، وهما النظرية الشخصية "الذاتية" والنظرية الاجتماعية. والمبحث الثاني سيخصص لدراسة ظاهرة العنف في السلوك السياسي العراقي وتحليلها، وأثر التكوين الشخصي الفردي للإنسان العراقي والتكوين المجتمعي على انتشار هذه الظاهرة واستفحالها وسيكون تحت عنوان "العنف في السلوك السياسي العراقي".

## المبحث الأول :أصل ظاهرة العنف دراسة نظرية

(العدوانية والعنف) من أين يأتيان؟. لماذا يلجئ الإنسان إلى العنف والتخريب في تعاملاته مع الآخرين؟ هل الإنسان عدواني في الأصل، أم إن العدوانية جاءت من أوضاعٍ اجتماعيةٍ خارجةٍ عن طبيعة الإنسان "دخيلة"؟. طرح العقل الإنساني هذه الأسئلة التي ترتبط بظاهرة العنف، وانشغل كثيراً في البحث عن أجوبتها. وكانت النتيجة ظهور نظريتين أساسيتين تفسران أسباب العدوانية والعنف في السلوك الإنساني، الأولى: ترى أن العنف ظاهرة شخصية ومتأصلة في الطبيعة الإنسانية وجزءً منها، أما الثانية: فترى إن العنف ظاهرة اجتماعية ودخيلة على الذات الإنسانية. وفي هذا المبحث نستعرض طروحات هاتين النظريتين، لتكون مدخلاً لفهم أسباب العنف في السلوك الإنساني.

### المطلب الأول: النظرية الشخصية لتفسير ظاهرة العنف والعدوانية في السلوك الإنساني

يعتقد عدد من المفكرين إن العدوانية ظاهرة شخصية وجزء من الطبيعة الإنسانية، ولدى هؤلاء المفكرون فهماً متشائماً لطبيعة الذات البشرية. فعلى وفق رأيهم إن الطموح والاشتياق طبيعيان، وهما يسوقان الإنسان بشكل لا إرادي نحو التصادم مع أخيه الإنسان. فعندما يرى الإنسان الآخرين يسحقون بإرادتهم طموحاته وإحساساته، يُظهر ردة فعله عن طريق الخشونة والتخريب. وفي عقيدة هؤلاء المفكرون فإن السلطة ليست هي من تولد ظاهرة العنف وتصنعها، بل إن هذه الظاهرة طبيعية، وجزء من التكوين البشري، وما ظهور الحاجة إلى الدول والحكومات إلا بسبب وجود هذه الظاهرة ولأجل الحد منها وتوفير الأمن للناس. وعليه فإن توفير الأمن وإقامة النظام يعد أهم وظيفة بل هي الوظيفة الأساسية للدولة، فيتوجب على الدولة وضع قوانين واتخاذ تدابير تقيد عدوانية الإنسان وتحد من رشد ظاهرة العنف التي تؤدي إلى تدمير المجتمعات.

ومن المفكرين الذين لديهم هذه النظرة للطبيعة الإنسانية القديس "اوغسطين" (٣٥٤-٤٣٠م) و"مارتن لوثر" (١٤٨٣-١٥٤٦م)، فقد انطلق هذان المفكران من أساس ديني روحاني مسيحي لتفسير هذه الظاهرة. فهم يرون أن العدوانية نتيجة ميلان النفس البشرية للذنب بشكل طبيعي، فالإنسان مذنب ويطغى عليه الانحراف بشكل ذاتي، ويحب نفسه أكثر من أي شخصٍ آخر، وتعلو طلباته الشخصية وتتقدم على طلبات وحاجات الآخرين. والإنسان غارقٌ في إحساس تكبره، ويتلذذ بالتسلط على الآخرين؛ لإن ولادته لم تكُ ولادة روحانية طاهرة. بمعنى أخر، إن الإنسان لم يضع حبه لله مكان حبه لنفسه، فهو يسعى للتسلط على الآخرين باستمرار، وبسبب التكوين الطبيعي للإنسان هذا، يرى هؤلاء المفكرون إن المجتمعات البشرية تحتاج إلى حكومات قوية دائماً، حتى تُخضع وتضبط الناس الذين لديهم ميول لاستغلال الآخرين، "مدينة الإنسان" تحتاج إلى حكام مقتدرين دائماً([1]).

ولدى "هوبز" (١٥٨٨- ١٦٧٩م) و"فرويد" (١٨٥٦- ١٩٣٩م) رؤية مشابه لأسباب ظاهرة العنف عند الإنسان، إلا إن تفسيرهما يخلو من الجنبة الروحية والدينية، ويستند إلى التفسير الطبيعي للنفس البشرية. إذ إن "توماس هوبز" يرجع العنف لأسباب طبيعية في ميل الإنسان للتنازع. فالطبيعة هي التي تميز بين البشر وتعطي لهم قابلية الهجوم وتحطيم الآخرين، الإنسان بحكم الطبيعية يريد التسلط على الآخرين، وهناك دلائل متعددة لهذه الإرادة منها: -

أولاً: "المساواة في الطبيعة"، فهوبز يعد المساواة بين البشر سواء في القدرات البدنية أو العقلية من أعظم مصادر الصراع بينهم، أو هي على وجه التحديد المصدر الأول للنزاع المستمر بين الناس. ذلك لأنه يستحيل عليك أن تجد من الناس في حالة الطبيعة من يستطيع أن يحسم الصراع إلا من لديه "القدرة الكبرى" أو القوة لتبلغ من الضخامة حداً يستطيع معها أن يسود على الآخرين، وأن يخضعهم لأمرته؛ لأن الناس متساوون في قدراتهم، ومن لديه نقص هنا تعوضه قوة هناك، إذ إن التساوي في القدرات وفي تحصيل القوة يجعل الجميع غير قادرين على تحقيق القدرة الكافية ليرغم الآخرين ليفعلوا ما يريد وينفذوا إرادته. وفي المحصلة النهائية

([1]) توماس اسپريگنز: فهم نظريه هاى سياسى، ترجمه فرهنگ رجايى، چاپ نهم، نشر آگه، تهران ١٣٩٤ شمسى، ص ٩٦.

يكون الجميع قادر على ممارسة حقه الطبيعي غير المحدود ليبقى النزاع سجالاً وتشتد حدة استخدام العنف([1]).

ثانياً: "الأغراض المتضاربة"، ((العلة الأكثر شيوعاً لرغبة الناس في إيذاء بعضهم بعضاً تنشأ عن إن كثيراً منهم يرغبون في الشيء نفسه، وفي الوقت نفسه، فلا هم قادرون على الاستمتاع به... أعني الاستمتاع المشترك، ولا هم قادرون على اقتسامه فيما بينهم، وهنا يبرز سؤال هام: من منهم هو الأقوى؟ تلك مسألة لا يحسمها سوى السيف)) ([2]).

ثالثاً: "المنافسة": المنافسة برأي هوبز هي من العوامل الرئيسة التي تؤدي إلى الصراع والشجار والنزاع بين الناس. فالأهداف المتضاربة ستجعل كل واحد منهم يتجه إلى المنافسة للحصول على ما يطمح، وهناك أشياء كثيرة يمكن أن تكون موضع تنافس بينهم، فقد يتنافسون مثلاً على الثروة أو المجد أو غيرها من عوامل القوة، وهذا سيؤدي إلى ((نزاع وشجار عنيف في البداية ثم يتحول إلى عداء وحرب وقتال، وذلك لان الطريق الذي يسلكه المنافس هو طريق القضاء على خصمه: بقتله أو قهرة أو إخضاعه، أو العمل على أن يحل محله بالاستئصال أو الطرد)) ([3]).

رابعا: "المجد": إن كل إنسان يريد من رفيقه أن يقدره بالقيمة نفسها التي يضعها لنفسه، وهو عند كل علامة ازدراء أو تقليل من قيمته يجتهد بطبيعته وبقدر ما يجرؤ "وهذا كاف، بين الذين لا سلطة مشتركة تحفظ هدوءهم، ليجعلهم يدمرون بعضهم بعضاً"، إذ إن الإنسان يعتقد جازماً بان استحواذه على تقدير اكبر من الذين ازدروه بالعنف الذي يمارسه اتجاههم لإلحاق الضرر بهم، يجعل الآخرين يأخذون العبرة من ذلك فيحوز على تقديرهم([4]).

ويعلق "ليو شتراوس" على هذا السبب لحصول الصراع في حالة الطبيعة بما نصه: ((وتتعقد مشكلة الحياة المدنية بصورة أكبر عن طريق وجود حب المجد في طبيعتنا، أو الزهو، أو الكبرياء، ويسمي هوبز كل اللذات اللاجسمية، أو اللاحسية بلذات العقل. وكل لذات العقل مستمدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من "التباهي والفخر" ويقوم التباهي والفخر على

---

([1]) امام عبد الفتاح امام: توماس هوبز فيلسوف العقلانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، شارع سيف الدين المهراني،١٩٨٥م، ص٣٠٧-٣٠٨.

([2]) نقلا عن المصدر السابق، ص٣١٠.

([3]) المصدر نفسه، ص٣١٥ .

([4]) توماس هوبز: اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب، هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث، الأمارات العربية المتحدة،٢٠١١م، ص١٣٣-١٣٤.

الآراء الجيدة التي يستقبلها الإنسان، أو تكون له عن نفسه، أو عن قوته. وتقوم الآراء باستمرار على مقارنات بالآخرين وكل شخص يرغب في أن يقدره الآخرون كما يقدر نفسه ويصبح بالتالي بسبب علامات الازدراء، والحط من قدره، على استعداد تام لأن يدمر أولئك الذين يقللون من شأنه.)) ([١]). وبناءً على ما تقدم يرى هوبز انه فقط بتأسيس العقد الاجتماعي وتشكيل دولة قوية يتمكن البشر من الخلاص من العدوانية وهذه الأوضاع السيئة التي سببتها لهم الطبيعة.

ولا يختلف طرح "فرويد" عن طرح هوبز كثيراً، فهو يعتقد أيضاً إن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان، والإنسان في وعيه الباطن يميل إلى العدوانية ويتلذذ بالسيطرة على الآخرين، ويظهر هذا السلوك متى ما كانت الظروف والأحوال مناسبة. ففي كتابه "قلق في الحضارة" يفصل عقيدته في طبيعة الإنسان، فهو يقول: إن البشر هو الموجود الذي تُكَوِّن العدوانية سهماً كبيراً من فطرته. فمثلاً الجار ليس فقط هو ظهير وداعم أو بضاعة جنسية، وإنما هو الكائن الذي يمكن تفريغ العدوانية والعنف في رأسه، فهو يُستَغل دون آجر، وتغصب أمواله دون رضاه، وتسحق شخصيته، وتصنع له المشاكل، "الإنسان ذئب لأخيه الإنسان" وبالاستناد إلى التجربة الحية للإنسان وتاريخه، مَن الذي يملك جرأة التشكيك في هذا الادعاء؟ ([٢]).

فعلى وفق رؤية فرويد إن الإنسان: ((كائن عدواني وشرس بطبعه، ولديه حب السيطرة والتملك ودمار الآخر، وإن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان))، وميول البشر نحو النزوع الطبيعي، بدون حكومة عادلة ومحاكم، سيواصل المجتمع إنتاج وسائل تخلفه القاتلة، طالما تسكن في جوانحه نزعة التوحش، تلك النزعة القديمة قدم التاريخ ([٣]).

ولهذا يرى فرويد إن مواجهة كل هذه العوامل المخربة، تُوجِبُ على المجتمع السعي للحد من عدوانية أفراده الذين يلهثون خلف الصدام مع بعض. من خلال وضع القوانين والمقررات وتنفيذها، ويعد القيام بهذا الأمر نجاحاً كبيراً لأي حكومة. وعليه يرى فرويد "بسطحية" كل من يعتقد بان الحكومات هي المسؤولة عن العنف والصراع في المجتمع.

---

([١]) ليو شتراوس وجوزيف كروبسي: تاريخ الفلسفة السياسية، ج١، ترجمة محمود سيد أحمد، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة ، ٢٠٠٥م، ص٥٧٨.

([٢]) سيغموند فرويد: قلق في الحضارة، ترجمة جورج طرابيشي،ط ٤،دار الطليعة،بيروت ١٩٩٦، ص٥٧-٥٨

([٣]) مروان عبد الرزاق: رواية «حرب الكلب الثانية»: «فانتازيا واقعية» ومرايا ضريرة لوجوه متشابهة، الحوار المتمدن العدد ٦٣٧١ ، ٢٠١٩/١٠/٦.

بناءً على كل ما تقدم، نستخلص إن هناك مجموعة من المفكرين يذهبون إلى أن العنف والعدوانية من الصفات الذاتية والملازمة للذات البشرية، هذه الذات الباحثة عن المجد والسيطرة على الآخرين التي هي في حالة صراع ومنافسة دائمة معهم، على وفق رؤية هؤلاء المفكرين فإن المجتمعات هي بحاجة دائمة للسلطة؛ لتضبط السلوك العدواني عند الإنسان وتنظم حياته.

**المطلب الثاني: النظرية الاجتماعية لتفسير ظاهرة العنف والعدوانية في السلوك الإنساني**

من جانب آخر، يُنكر مفكرون آخرون انتساب العدوانية والعنف والتخريب إلى الذات والفطرة الإنسانية، عوضاً عن ذلك يرجع هؤلاء أصل العدوانية وعلل النزاع الإنساني إلى التكوين الاجتماعي (طبيعة العقد الاجتماعي). أي انهم يرون إن أسباب النزاع اصطناعية أو دخيلة، وهي اجتماعية وليست طبيعية.

إذ يرى عدد من هؤلاء المفكرين إن إحساسات البشر وعواطفهم، هي خيرة ومُرضية ذاتاً، وليست شريرة، ويرى آخرون إن الإنسان خالٍ من العواطف الطبيعية وهو قابل للانعطاف والتغيير على وفق قوة ونفوذ الظواهر الاجتماعية المحيطة به. وفي المحصلة يرى هذان الفريقان إن العنف والعدوانية هما نتيجة للتنظيم الاجتماعي السيء، ويمكن التخلص منه عن طريق تنظيم المجتمع أو إعادة تنظيمه بشكلٍ بناءٍ وجيدٍ.

فمثلاً ينتقد "جان جاك روسو" (١٧١٢– ١٧٧٨م) الآراء التي تنسب علل العنف والتخريب إلى الطبيعة بشدة، ويبحث ذلك في كتابيه "بحث في منشأ وأسس عدم المساواة" و "أصل التفاوت بين الناس"، إذ يقتبس في الكتاب الثاني عبارة من كتاب السياسة لأرسطو يقول فيها: يتوجب البحث عن الطبيعة في الأشياء التي نظمت بشكل صحيح وليس في الأشياء الفاسدة([1]). بعد ذلك يشتغل في نقد أفكار "هوبز" التي تنسب علل وأسباب العنف والفوضى الاجتماعية والسياسية إلى الطبيعة الإنسانية.

إذ يرى "روسو" إن الإنسان يولد على الفطرة نقياً كالصفحة البيضاء دون شوائب. فهو بهذا لديه استعداد لأن يكون كذلك لأن طبيعته هكذا، وهي طبيعة بعيده عما يحدثه المجتمع

([1])جان جاك روسو:اصل التفاوت بين الناس،ترجمةعادل زعيتر،مؤسسة هنداوي،القاهرة٢٠١٢،مقدمة الكتاب

فيها من فساد، فمغادرة الإنسان لهذه الطبيعة ومعايشته للمجتمع وتأثره بضغوطه تفسد طبيعته وتلوثها([1]).

ويستهل "روسو" كتابه المشهور "إميل أو التربية" بجملة تلخص جزء من فلسفته للسلوك الإنساني الاجتماعي: ((كل شيء يصنعه خالق البرايا حسن، وكل شيء يفسد بين يدي الإنسان، فالإنسان يلزم أرضاً بإنماء غلات أرضٍ أخرى، والإنسان يلزم شجرة بحمل ثمار شجرة أخرى...والسلطة والضرورة والقدوة وجميع النظم الاجتماعية التي نغرق فيها تخنق الطبيعة فيه من غير أن تضع شيئا في مكانها))([2]). وما أراد في قوله هنا، هو أن مصدر الشر يكمن في المجتمع، ويمكن لبنية المجتمع المنظم بشكل سيء أن تولد مشاعر الحقد والكراهية والبغضاء في النفوس، وأن تتسبب في انتشار الفساد، وتؤدي آليات البنية المختلة إلى إعادة إنتاج الثقافة الفاسدة والمُفسدة عبر الأجيال.

ويرى "روسو": إن الإنسان في ذاته ليس عدوانياً، خلق الإنسان وحشياً بالطبيعة حتى يدافع عن نفسه، أي إن البشر يدافعون عن أنفسهم مقابل شر الآخرين، لكنهم لا يسعون إلى إيقاع الظلم بهم. يدافع البشر بالغريزة عن أنفسهم، ولا يوجد في داخلهم حافز العدوانية الفطري، الذي يدفعهم لتدمير واستغلال الآخرين. فضلاً عن إن "روسو" يعتقد إن العواطف تشكل جزءً هاماً من التكوين الفطري للإنسان، وهي جزء من الإحساسات الطبيعية التي تُسهم في تعديل شعور التكبر وعبادة الذات عند الإنسان، وتحفزه على مشاركة أبناء جنسه في آلامهم ([3]).

ولذا فإن "روسو" ينتقد هوبز ويرى أن اعتقاد "هوبز" بأن العدوانية والخشونة تشكل جزءً من التكوين الطبيعي للإنسان "غير صحيح". ويذهب إلى إن الخطأ الذي وقع فيه "هوبز" يتمثل في إنه لم يدرك الجنبة اللطيفة للطبيعة الإنسانية، ونسب للإنسان العواطف المتحصلة من العيش في مجتمع فاسد. وبهذا الترتيب في تحليل روسو للشخصية الإنسانية، فإن منشأ الفساد والعدوانية هو التنظيم الاجتماعي غير السليم، فهو يقول: خلق البشر متساوون في الطبيعة، ولكن التحولات والتغييرات الاجتماعية هي التي أظهرت التفاوت الطبيعي الصغير تفاوتاً كبيراً، وأحدثت عدم مساواة. فالمؤسسات الاجتماعية التي أنشأها الإنسان –ومن أهمها

([1]) جان جاك روسو: إيميل أو التربية، ترجمة عادل زعيتر، المركز القومي للترجمة القاهرة ٢٠١٥، مقدمة الكتاب.
([2]) المصدر نفسه، ص٢٧
([3]) توماس اسبريگنز: مصدر سبق ذكره، ص١٠٢

مؤسسة المُلكية – هي التي أبعدت الإنسان عن الحرية والمساواة الطبيعية، وهي تعد من أهم منابع انعدام المساواة بين الناس([1]).

ويدعي "روسو" إن الملكية، لعبت دوراً أساسياً في شيوع عدم المساواة في المجتمعات الأولية، مع ملاحظة إن مؤسسة الملكية أوجدت الفوضى وغياب الآمن، والذي يشبه حالة الحرب التي وصفها "هوبز" مع هذا الاختلاف الذي يتمثل في أن "هوبز" يعتقد إن حالة الحرب في المجتمعات الإنسانية طبيعية وليست ناشئة من الاجتماع الإنساني، وإن الإنسان قد التجأ إلى تشكيل المؤسسات السياسية لأجل الخلاص من هذا الوضع الطبيعي المعقد الذي وجد نفسه فيه. أما "روسو" فيعتقد إن المؤسسات المستحدثة دافعت عن التفاوت الموجود فقط، بل وزادت منه وجلبت مشكلات جديدة، فقد جلبت هذه المؤسسات الغل والقيود للفقراء، والقدرة للصفوة وللذين يمتلكون الاعتبار، وحطمت الحرية الطبيعية. كما إن القوانين التي وضعتها ثبتت التفاوت وإذا ما استثنينا المنفعة التي جلبتها للأفراد ذوي الطموح وأصحاب الاعتبار والقدرة، فإنها جلبت العبودية والانحطاط للبشرية([2]).

بموازاة نقد روسو لنظرية هوبز حول علل العدوانية والعنف عند الإنسان، انتقد مفكرون آخرون أمثال "أريك فروم" (١٩٠٠-١٩٨٠) و"هربرت ماركوزه" (١٨٩٨-١٩٧٩) أفكار ومعتقدات "فرويد". فقد اختلف فروم وماركوزه في العديد من المسائل إلا إنهم اتفقوا على نقد "فرويد" في مسألة تشخيص علل وأسباب العدوانية عند الإنسان. وكما بينا فإن "فرويد" اعتقد بأن العدوانية ظاهرة فطرية لا يمكن إزالتها من النفس البشرية، بينما ذهب كل من فروم وماركوزه إلى أن هذه الظاهرة تمثل ردة فعل الإنسان مقابل الأوضاع الاجتماعية التي يعيشها وهي ظاهرة قابلة للتغيير.

إذ يقوم علم النفس الذي وضعه "فروم" على إن العدوانية والتخريب ليسا من المحفزات الفطرية للبشر، بل يأتيان من حاجة البشر إلى السمو والتعالي. فالإنسان الذي خلق مع قدرة تعقل وتخيل لا يمكنه أن يقبل تأثير الطبيعة الكلي عليه، وأن يكون متأثراً لا مؤثراً: فهو يريد –مع وجود دافع التعالي – تخطي دور المخلوق، إلى دور الخالق والمؤثر في الطبيعة، وتتحقق هذه الإرادة بشكلٍ بناءٍ في الظروف العادية والمناسبة، ويحقق الإنسان تعاليه ودوره الإيجابي في الحياة عن طريق سلسلة من الأعمال مثل: تربية الأطفال، وإبداع الأعمال الفنية،

([1]) جان جاك روسو: أصل التفاوت بين الناس، مصدر سبق ذكره، ص٢٩-٥٧.
([2]) المصدر نفسه، ص٣٣-٨٧.

والغناء والعشق، وهذه الأعمال في طبيعتها لا تمثل أي خطر على النظام الاجتماعي. ولكن إذا تعرض طموح الإنسان في التعالي إلى معرقلات وأغلقت السبل أمامه بأي دليلٍ كان، فهو – باحتمال كبير – سيسلك سبلاً غير مشروعة للتعبير عن طموحه وإرادته. ومن هنا ينشأ تمايله إلى العدوانية والتخريب، وهما يظهران فقط في حالة غلق سبل تعبير الإنسان عن عشقه للتعالي، وعليه فإن العدوانية هي خاصية فرعية في الإنسان وليست جزءاً من تكوينه الفطري ([١]).

وبناءً على ما تقدم يرى "فروم" إن المجتمع ليس مجبوراً على الدفاع عن نفسه مقابل عدوانية أفراده، كما إنه ليس مجبوراً على توفير أهداف بديلة لهم أو تصفية وتشذيب مطالبهم، وإنما يتوجب على المجتمع توفير سبلاً بناءةً للتعبير عن القابليات والقدرات الفطرية للبشر. والنظام السياسي ليس مجبوراً على أن يكون قمعياً، بل ينبغي عليه تهيئة الإمكانات اللازمة لأعضائه حتى يتمكنوا من تحقيق متطلباتهم ([٢]) ولم يختلف "هربرت ماركوزه" عن فروم في نقد أفكار "فرويد"، إذ يعتقد أن أفكار "فرويد" حول فطرية ظاهرة العدوانية عند الإنسان غير مكتملة. ويرى إن المحفز الأصلي لحركة الإنسان المتعة "حافز البحث عن اللذة" وتظهر عدوانية الإنسان في الوقت الذي يمنع من تلك اللذة، وعندها يتقابل حافز اللذة مع حافز الموت. وعندما تتوفر للإنسان إمكانات تحقيق متطلبات اللذة ستختفي عنده محفزات الموت وستذوب في اللذة: كلما قل النزاع بين الموت والحياة، ستصل الحياة إلى مرحلة اللذة والسعادة، وكلما اختفت عوامل القمع، سيجذب محفز اللذة محفز الموت نحوه([٣]).

وخلاصة ما تقدم ظهرت نظريتان كُليتان تفسران أسباب العنف والعدوانية لدى الإنسان، الأولى: تنسبهما إلى الذات والفطرة الإنسانية، والثانية: إلى طبيعة العقد الاجتماعي وإلى بنية وتكوين النظام الاجتماعي. وانطلاقاً من هاتين النظريتين نحاول في المبحث الثاني تفسير أسباب ظهور العنف في السلوك السياسي العراقي وعلله.

## المبحث الثاني : أسباب العنف في السلوك السياسي العراقي

لعل مما ينبغي التأكيد عليه أن العنف في السلوك السياسي العراقي لا يمثل حالة استثنائية ينفرد بها المجتمع العراقي دون سواه من المجتمعات، بل إن الكثير من المجتمعات

---

([١]) توماس اسپريگنز: مصدر سبق ذكره، ص١٠٥

([٢]) توماس اسپريگنز: مصدر سبق ذكره، ص١٠٦

([٣])هربرت ماركوزه:الحب والحضارة،ترجمة مطاع صفدي،ط٢، دار الادب، بيروت ٢٠٠٧، ص٢٢٠-٢٢٥

تعاني منه، وقد سوغ في فعله (الإيجابي) كأحد أدوات السلطة. لذلك نرى عالم الاجتماع الألماني (ماكس فيبر) يعرف الدولة بأنها: (التنظيم الذي يحتكر استخدام العنف المشروع في رقعة جغرافية معينة)([1])، وهو ذات الأمر الذي يقره الليبراليون التقليديون الذين يرون بأن تدخل الدولة يجب أن يكون في أضيق نطاق ويعدون الوظيفة الأساسية لها بوجود مؤسسات العنف (الجيش، الشرطة)، إذ يطالعنا الفيلسوف الفرنسي (أميل شارتيه) في كتابيه (المواطن ضد السلطات) و(أحاديث سياسية) بعد أن يجرد الدولة من حق التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بأن المواطن يجب أن يتحلى بصفتين، الأولى: الرفض الذي يعني الحرية، والأخرى: الطاعة التي تعني ضمان النظام، وإن الدولة هي التي تمتلك وسائل العنف والإرغام لتحقيق هذه الطاعة([2]) غير إن هذه الطاعة لا تعني الاستسلام .

ووفقا للنظريتين اللتين سبق أن أصّلنا عن طريقهما أسباب ظاهرة العنف، فان دراسة العنف في السلوك السياسي العراقي ستكون محاولة تطبيقية لفهم أسباب الظاهرة في المجتمع العراقي.

**المطلب الأول : البعد الشخصي والعنف في السلوك السياسي العراقي**

قبل الولوج في دراسة الشخصية العراقية لمعرفة أسباب العنف في سلوكها السياسي، ينبغي أن نبين دلالات مفهوم الشخصية. فمن التعاريف الشائعة للشخصية، تعريف غيلفورد (Guilford) والذي يعرفها على أنها: (ذلك النموذج الفريد الذي تتكون منه سمات الشخص)، في حين يعرفها كاتل (Cattel) على أنها: (ما يمكننا من التنبؤ بما سيفعله الشخص عندما يوضع في موقف معين)، إن تطور الشخصية الإنسانية يتأثر بنظام معقد من المتغيرات التي تسهم في تكوينها وتطورها فالمورثات تعد أساسية في تحديد الشخصية وتطورها، في حين تعد الغدد الصم والجهاز العصبي والانفعالات والدوافع عاملاً آخراً في تطور شخصية الإنسان([3]). ولا يقتصر الأمر على ذلك، إذ يضاف إليه المحددات الاجتماعية والحضارية التي لا يستهان بدورها في تشكيل شخصية الإنسان. ولو تعمقنا في الموضوع سنجد أن إسهامات الوراثة تبدو

([1]) سعد الدين ابراهيم ، وآخرون ، المجتمع والدولة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٦ ،ص ٤٢

([2]) عبدالرضا الطعان ، وآخرون ، مدخل الى الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر ، الجزء الثاني ، مكتبة السنهوري ، بغداد ٢٠١١ ، ص٤٠

([3]) علي الوردي ، شخصية الفرد العراقي- بحث في نفسية الشعب العراقي على ضوء علم الاجتماع الحديث – ط٢، منشورات دار ليلى، لندن ٢٠٠١.

واضحة في نمو الشخصية الإنسانية، فالوراثة يمكن تقسيمها على شكلين الأول: وراثة بيولوجية وهي التي يرثها عن أسلافه في شكل كروموسومات، والآخر: يمكن أن نسميه الوراثة الاجتماعية التي يعني كل ما يحصل عليه الفرد من الأجيال السابقة بصورة أعراف وتقاليد وعادات ومهارات.

وبقدر تعلق الأمر بالشخصية العراقية فإن بعض صفات التكوين الشخصي والنفسي ذات أثر واضح في زيادة الرغبة باستخدام العنف لتحقيق الأهداف التي تصبو اليها. وإذا ما حاولنا تطبيق آراء مفكري النظرية الشخصية لإنتاج العنف على سلوك الشخصية العراقية فيمكن الوصول إلى التحليل الآتي: –

١– المنافسة والأغراض المتضاربة ودورها في إنتاج العنف: تعد المنافسة بحد ذاتها عملاً مشروعا ومقبولاً وطبيعياً في العمل السياسي، أما الشيء أو الأمر غير المشروع هو تحويل هذه المنافسة إلى صراع وعداوة، ووصف كل مخالف أو منافس على أنه عدو ينبغي إزالته والقضاء عليه. وهذا ما يظهر بشكل جلي على سلوك الشخصية العراقية، فهي تميل إلى تحويل المنافسة إلى صراع، والمنافس إلى عدو. وهي في سبيل تحقيق الأهداف التي تصبو إليها، تدَّعي امتلاكها الحقيقية الواحدة المطلقة، وكل من لا يشاركها هذه الرؤية يوضع – في الغالب – في خانة العدو. ولهذا فإذا ما نظرنا إلى التاريخ السياسي العراقي الحديث والمعاصر، فسنرى إن الشخصية العراقية لها قدرة كبيرة على تحويل المنافسة إلى صراعٍ، والمنافسين إلى أعداء، وبالتالي الانتقال من القواعد التي تضبط المنافسة إلى قوانين الصراع والتي تشمل: القتل، التهديد، التعنيف، السجن وترحيل المخالف. ومن الشواهد على ذلك، السجن والتنكيل بالقوميين والشيوعيين في العهد الملكي كونهم منافسين للنظام القائم آنذاك، والصراع الدموي بين القوميين والشيوعيين في حقب حكم "عبد الكريم قاسم"، و"عبد السلام عارف" (١٩٥٨– ١٩٦٦)، وتصفية المنافسين – كل المنافسين – في حقبة الحكم البعثي (١٩٦٨– ٢٠٠٣)، وصولاً إلى الصراع الدموي بين المتبارين على المشاركة في الحكم وأنصارهم بعد عام ٢٠٠٣. ومن أمثلتها: الصراع الطائفي (الشيعي – السني) والصراع القومي (الكردي – العربي) (الكردي –التركماني) في كركوك، والصراع الحزبي والشخصي (المالكي– النجيفي ٢٠١٠– ٢٠١٤) و (المالكي– الصدر ٢٠٠٨– ٢٠٢٢). فالرغبة في الوصول إلى السلطة وعدم القدرة على الاستمتاع المشترك بها أو اقتسامها، كان عاملاً مهماً في دفع الشخصية العراقية الراغبة

في السلطة إلى التفكير ثم العمل على استئصال ما يوصف بانه خصم، بقتله أو إخضاعه أو نفيه. هذا إذا ما أضفنا إلى ما تقدم، شغف الشخصية العراقية بالمنافسة المصحوبة بالرغبة في الاستحواذ والسيطرة، وصعوبة تقبلها الخسارة؛ لأن المنافسة عندها هي إثبات للوجود والمكانة والهيبة، والحقيقة التي تؤمن بها، لهذا فهي مستعدة لاستخدام أي وسيلة لتحقيق الفوز وان كانت عنيفة.

٢- حب المجد وازدراء الآخر: يُعد حب المجد والرغبة في تبوء مواقع ومسؤوليات مرموقة حق مشروع لكل إنسان، والإنسان العراقي لا يشذ عن هذه القاعدة. فهو شغوف ببناء مجده الخاص وصنع مجدٍ للمحيطين به ممن يشاركونه الانتماء الأسري والعشائري والمذهبي والديني والقومي. إلا إن المشكلة هنا فيما يرافق الرغبة في المجد من ازدراء الآخر في ذاته أو دينه وثقافته، والحط من قدره، وهو ما يجعل المزدرى منه –ولأجل الدفاع عن ذاته وهويته– مستعداً لتدمير المزدري والدخول معه في حالة صراعٍ لاستعادة احترامه وقيمته. وتقترن ثقافة ازدراء الآخر مع طموح الشخصية في الوصول إلى السلطة أو المجد وتتجلى –على سبيل المثال – باستخدام العبارات التي تحط من قيمة المنافسين أو التي تشكك في انتماءهم الوطني والديني والمذهبي مثل عبارات: التخوين والتبعية والعمالة والخروج عن الدين والكفر. فالشخصية العراقية في سعيها لبناء مجدها تحاول الاستحواذ على كل الأوصاف التي تجعل منها شخصية متكاملة ومثالية مثل: الوطنية والإيمان والشجاعة والصلاح، وبالمقابل تحاول علناً انتزاع هذه الصفات عن منافسيها ووصفهم بنقيضاتها، مما يدفع إلى التصادم والعنف. والمشهد السياسي العراقي المعاصر حافل بالعنف الناتج عن الحط من مكانة وقيمة الآخرين، فمن أهم أسباب العنف والعنف المضاد هو محاولة استئصال الآخر وتخوينه وتكفيره واتهامه بالفساد والإفساد والتبعية للتفرد بالمجد والسلطة.

٣- إذا كان هوبز قد حدد المساواة في القدرات الجسدية والعقلية بوصفها من أهم أسباب ومصادر الصراع بين البشر، إلا أنه لا يمكن عد هذا السبب مصدراً رئيساً للصراع والعنف في العراق، بل على العكس يمكن الجزم بأن عدم المساواة وتحديداً الاجتماعية والاقتصادية وعدم وجود فرص متساوية للتعبير عن الرأي والمشاركة السياسية، وانقسام المجتمع إلى مستبدين وخانعين، ظالمين ومظلومين، أثرياء مترفين وفقراء منهكين، كانت من أهم مصادر الصراع والعنف وعدم الاستقرار في العراق. إذ تعرضت الشخصية

العراقية إلى مجموعة من المؤثرات التي أسهمت في إنتاج العنف، فالمحن والانتهاكات وغياب العدالة الاجتماعية عرَّض هذه الشخصية لفعل نفسي جعلها منقسمة في تعاملها مع الأحداث، فهي تارة متسلطة تلجأ للعنف للحفاظ على تسلطها، وتارة أخرى ناكصة عاجزة سرعان ما تثور على نكوصها باتجاه العنف.

٤- ويظهر عدد من الكتاب أسباباً أخرى للعنف تحاكي النظرية الشخصية في اطار تحليلهم لطبيعة الشخصية العراقية منها: تقلب المزاج لدى الشخصية العراقية: إذ يرى الباحثون إن المزاج احد اكبر مجالات البحث في الشخصية، ويعده بعضهم جزء من الشخصية، ويميل آخرون إلى عده المزود للأسس المبكرة التي تتجلى الشخصية عبرها، إذ عرف المزاج بأنه (الفروق الفردية في الحالة المزاجية العامة)، أو في نوعية الاستجابة الانفعالية، وقد أشارت عدد من الدراسات إلى أن الشخصية العراقية سريعة الهيجان والعاطفة وتقلب المزاج المفاجئ ومتطرفة إلى حد السعي لإلغاء الآخر وممارسة العنف، إذ يذهب الباحث في الشخصية العراقية (وليم ويلكوكس) إلى أن تأثير نهري دجلة والفرات وامتيازهما بسلوك مفاجئ، إذ يرتفعان دون سابق إنذار ومرورهما بأراضي شديدة الانحدار مما يؤدي إلى سرعة جريانهما انعكست على أن يجبل الشخص العراقي بحدة مواقفه وعنفها([1]).

**المطلب الثاني : البعد الاجتماعي والعنف في السلوك السياسي العراقي**

من البديهيات التي يتفق عليها اغلب الباحثين بظاهرة العنف في السلوك السياسي، إن السياسة كموضوع وممارسة للسلطة تنطوي على ظاهرة العنف بنوعيه المادي والمعنوي، إذ إنها مقرونة دائماً بالاستيلاء على السلطة وكيفية المحافظة عليها. فما يميز الحزب السياسي عن غيره من التنظيمات أو الحركات هو سعيه للوصول إلى السلطة؛ لأجل حفظ النظام العام تارة، والدفاع عن مكسب السلطة تارة أخرى، والتكنوقراط أنظارهم شاخصة اليها، وجماعات الرأي أو الضغط يسعون دائما للتأثير على الممسك بها، وأخيراً فان الشعوب تمارس الرقابة لإيجاد الخطأ للانقضاض على السلطة وتقويضها؛ ذلك لأن السلطة بحد ذاتها مقرونة بالقوة وصنيعتها من خلال السعي لفرض إرادة الطبقة الحاكمة على الطبقة المحكومة. ومن البديهي إن كل إجبار هو صورة من صور العنف لأنه يسعى لجعل الآخرين يقدمون فروض الطاعة.

([1]) رباح مجيد الهيتي ، السلوكيات الفاعلة في تنميط الشخصية العراقية ،مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد ٢٣ العدد الأول آذار ٢٠١٦ص ص ٣٩٦-٢٩٧

وبهذا الصدد يقر المحلل النفسي (جاك لاكان) (السلطة اعتراف بين ذاتين – الحاكم والمحكوم – والا فهو العنف المتنامي في الساحة العالمية، فاذا ما تنكر الإنسان لأخيه وصل إلى حد قهره واستغلاله وحتى إبادته)([1]). وبالرغم من كون "لاكان" ينطلق في تحليله من منطلق سيكولوجيي فان الأمر لا يقتصر على السلطة وعلاقة الحاكم بالمحكوم فحسب، بل إنها تشمل التعامل بين أبناء الشعب الواحد.

إن التحليل العلمي للعنف في السلوك السياسي العراقي لا يمكن فصله عن النظرية الاجتماعية وأثرها في تكوينه، إذ سعت الدراسات والأبحاث السوسيولوجية إلى أن تقارب ظاهرة العنف من رؤيتها. أي إن العنف هو واحد من نتائج الاجتماع البشري سواء كان ذلك مباشراً أم غير مباشر وباختلاف مستوياته وتنوع أشكاله، مع الإقرار بان الدراسات الاجتماعية ركزت في موضوعاتها على العنف الصادر من نسق أو عدة انساق في مجتمع ما وليس العنف الصادر من أفراد. بكلمة أخرى، فان هذه الدراسات ركزت على العنف الذي تمارسه جماعات تشكل فيما بينها بنية اجتماعية معينة والذي غالباً ما يعبر عن فعل وإرادة جماعية مثل العنف الذي تمارسه السلطة، والعنف المضاد للجماعات المناوئة للسلطة. والعنف الذي تمارسه الأحزاب في السباق الانتخابي، وغيرها.

إن العنف في السلوك السياسي العراقي نتج في اغلب الحقب التاريخية عن إرادة جماعية، وحمل خصائص الجماعة التي صدر منها؛ لذلك يصنف على أنه فعل اجتماعي أكثر مما هو فعل شخصي أو نفسي بالدرجة الأساس، ولكن دون التقليل من أهمية المعيار الشخصي والنفسي الدافع للعنف.

إن عملية التأسيس لظاهرة العنف في السلوك السياسي العراقي تجد مسبباتها اجتماعياً – بمعنى أنها فعل اجتماعي يقوم به نسق من بنية المجتمع – وأهم مسبباتها الآتي: –

١– البنية المجتمعية: اتسمت بنية المجتمع العراقي بعدم الانسجام والتوافق، وهذا الأمر لا ينحصر بالقيم السائدة والنخب المتصارعة وسلوكيات الأفراد إنما ينسحب إلى الشكل السياسي (والمصطلح الأخير يشتمل على قائمة طويلة من المفاهيم المعقدة) الذي يُدار به هذا المجتمع. ذلك أن مثل هذه المقدمة تشتمل على وجود المؤسسات والبنى الاجتماعية الأخرى التي قد تكون أكثر امتداداً من التنظيم السياسي في الزمان أو

([1]) مصطفى صفوان ، الكلام أو الموت – اللغة بما هي نظام اجتماعي – دراسة تحليلية نفسية ، ترجمة مصطفى حجازي ، المنظمة العربية للترجمة ، بيوت ، ٢٠٠٨ ،ص ٨

المكان. ففي العراق كان التنظيم والشكل السياسي فيه لاحقاً، مقارنة بباقي المؤسسات والبنى الاجتماعية، وهو مجتمع متنوع ( Hetrogenuase) التركيبة السكانية، فضلاً عن بنائه الهرمي من سلطات ثلاث حكومية، دينية، عشائرية، التي لم تعرف التعاون لفترات طويلة بل كانت متنازعة، مما حَتّم انتقال العنف من البنى الاجتماعية الرئيسة إلى البنى الاجتماعية الفرعية. فتكونت ثنائيات العائلة الكبيرة مقابل الأسرة، القبيلة والعشيرة مقابل الحزب أو النقابة، الريف والمحلة مقابل المدينة، الديني مقابل المدني، الانتماءات الفرعية مقابل المواطنة، هذه الثنائيات وتضادها وتقاطعها، كانت من العوامل المهمة في تنامي السلوك السياسي العنيف. فالنخبة السياسية وجماهيرها و مريديها هم جميعاً من مخرجات هذه البنى، ولا غرابة من رؤية العنف سلوكاً وفعلاً، أو تهديداً ووعيداً، وكسر إرادات سعياً لتحقيق الهيمنة والغلبة. يضاف إلى ما تقدم أن النواة الرئيسة للبنية المجتمعية العراقية هي القبيلة، والقبيلة تقوم على رابطة وصلة الدم والدفاع عمن ينتمون إلى هذه الرابطة بغض النظر عن كونهم ظالمين أو مظلومين، وأسهمت العصبية القبلية في تغذية العنف والعنف المضاد، حتى قيل "بأن شيخ العشيرة إذا غضب جاء مع سيفه الف سيف لا يعرفون سبب غضبه"، وقد تجسدت السلوكيات القبلية في عراق بعد ٢٠٠٣ بشكل مبالغ فيه نظراً لغياب أو ضعف السلطة مما أدى إلى لجوء الفرد إلى حاميته الاجتماعية (القبيلة أو العشيرة) لتحقق له الأمان والاستقرار أو للدفاع عن نفسه أو أخذ حقه. ففي عراق ما بعد ٢٠٠٣ شهد تنامي الهويات الفرعية والاحتكام لها والاحتماء بها، وأصبح المذهب والطائفة بل الجماعة التي تتبع رجل دين أو زعيم سياسي داخل المذهب الواحد أو القومية الواحدة لهم الأولوية والقوة على حساب الهوية العراقية الجامعة.

٢- سوء تنظيم العقد الاجتماعي: انسجاماً مع النظرية الاجتماعية التي ترى أن العنف هو نتيجة للتنظيم الاجتماعي السيء، فإن أحد الأسباب الرئيسة لبروز ظاهرة العنف في السلوك السياسي العراقي هو سوء تنظيم العقد الاجتماعي، وعدم صياغته بالشكل الذي يجعله معبراً عن خصائص التركيبة الاجتماعية العراقية وضامناً لمصالح الشعب أو الجماعة العراقية. إذ إن صياغة العقد الاجتماعي في العراق -على تعدد الأنظمة والحكومات واختلاف الأزمنة- قد أتسم بصيغة الهيمنة للمجموعة المسيطرة أو الماسكة بالسلطة على باقي المجموعات. وهو ما كان محفزاً للجماعات التي تشعر بالظلم أو الحيف لممارسة العنف في محاولةٍ منها للانتفاض على هذا العقد وتهديمه أو إلغائه.

ومن أوضح الأمثلة المعاصرة على هذا الأمر تتمثل في عدم قناعة جماعات من الشعب العراقي بصياغة الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ بوصفه أسمى وثيقة اجتماعية تعاقدية في العراق وفي سلوك عدد مِن مَّن يمثل هذا الجماعات سبيل العنف لتغيير هذه الوثيقة التعاقدية.

٣- الشعور بالخطر الدائم: بسبب كثرة الغزوات والحروب والاحتلالات التي تعرض لها العراق قديماً وحديثاً أصبحت الشخصية العراقية تشعر بان وجودها وكيانها، عقائدها وقيمها، مهددة ومستهدفة من الآخر الخارجي، ومما تسميه باتباعه وامتداداته في الداخل. وقد أسهم ذلك الشعور بالخطر والإيمان بالعدو في خضوع الشخصية العراقية للعسكرة من اجل الاستعداد والتصدي لهذا الخطر. وكما هو معروف فإن العسكرة نظام صارم يعتمد على القوة والعنف كأسلوب في التعامل في النواحي كافة (المعنوية، المادية، الرسمية وغير الرسمية)، إذ تمثلت الناحية المعنوية بالأناشيد الحماسية والأغاني والأفلام التي تمجد قيم البطولة والشجاعة، أما الناحية المادية فقد تعسكرت الشخصية العراقية من خلال الجيش النظامي وفروعه غير النظامية المؤدلجة وصولا إلى عسكرة الجامعات والمدارس، الأمر الذي طبع الشخصية العراقية إلى التفاخر بحمل السلاح وامتداده إلى لعب الأطفال. فضلاً عن قيام السلطة بوضع الحواجز العسكرية والمبالغة بمظاهر الحماية مما أدى إلى انتشار الخوف والترقب في الأسرة والشارع العراقي([1]) ، وهذه الخوف والترقب من العدو والاستعداد له وتربية النشء عليه أسهم بشكل كبير في إعداد شخصية عراقية مستعدة لممارسة العنف والتفكير فيه وعدّه أول السبل لحل المشاكل التي تواجهها.

٤- اللامساوة الاجتماعية والاقتصادية: أشار "جان جاك روسو" إلى دور اللامساوة في الملكية في جلب الغل والقيود للفقراء والقدرة للصفوة، وخلفت أهم عامل للتفاوت بين البشر ودفعتهم نحو العنف والتصادم([2]). ويعد عامل اللامساوة في العراق من العوامل المهمة لإنتاج العنف وإعادة إنتاجه. إذ مثلت الفجوة الكبيرة بين من يملكون ومن لا يملكون، بين الأغنياء المترفين والفقراء المعدمين، حافزاً أساسياً للعنف والعدوانية، سواء من لدن الطبقة الثرية للاحتفاظ بثروتها أو من الطبقة الفقيرة سعياً لتغيير وضعها واستحصال ما تسميه

([1]) رباح مجيد الهيتي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩٨

([2]) جان جاك روسو: أصل التفاوت بين الناس، مصدر سبق ذكره، ص٣٣- ٨٧.

بحقها المسلوب من الحكام والأغنياء. وعمق من اللامساوة، الخلل البنيوي للاقتصاد العراقي الريعي القائم على الإيراد النفطي بشكل أساس، وفي عدم كونه اقتصاد منتج وصناعي، وفي سيطرة الحكام والقيادات السياسية على إنتاج النفط وعائدات تصديره وعلى تراكم الثروة وتوزيعها. وهو ما عمق الفجوة الاقتصادية من جانب وخلط بين المال العام والخاص لدرجة يصعب الفصل بينهما. وأسهم هذا النوع من الاقتصاد في شيوع المحسوبيات والفساد والشبكات الزبائنية والاستبداد والسيطرة الكلية للحكومات والقيادات السياسية على السوق والعمل. فاللامساواة الاقتصادية وسوء توزيع الدخل والثروة مثل واحد من أهم المغذيات للعنف والعدوانية في العراق وكان العامل الأهم في كل انقلاب عسكري أو انتفاضة أو وثبة وثورة أو احتجاج جماهيري – وتحديداً –منذ خمسينيات القرن الماضي إلى الحقبة المعاصرة. فتراكم الثروة بيد الحكام والدوائر المحيطة بهم، وحرمان فئات كثيرة منها جعلت المواطن العراقي يعيش حالة اغتراب في وطنه ويفكر في الانقضاض على دولته، وخلقت حالة من الضعف في الشعور العام بالمواطنة وعدم احترام المال العام. وأخيراً أدت إلى تحطيم أسس التعايش والتضامن واستفحال سلوكيات العنف والعدوانية.

٥- غلق سبل الرقي والتسامي: أشار "فرويد" إلى أن سبب نزوع الإنسان نحو العنف والعدوانية هو غلق سبل الرقي والتعالي أمامه، فالإنسان ذاتاً يعشق أن يكون لديه دور إيجابي في الحياة ويميل لذلك، لكنه إذا ما أغلقت السبل أمامه للعب هذا الدور الإيجابي؛ فأنه سيلجئ إلى العنف والعدوانية([1]). إذ إن أحد أسباب نزوع الإنسان العراقي إلى العنف غلق السبل أمامه للعب أدوار إيجابية في الحياة. فهو في سعيه لتبوء منصب أو تولي وظيفة أو القيام بأعمال اقتصادية يواجه الكثير من التحديات والعراقيل التي تسلبه التوفيق والنجاح فيما يطمح إلى تحقيقه، ما يدفعه لاستخدام طرق غير مشروعة لتحقيق أهدافه، منها العنف والصدام مع الآخرين.

٦- يرى "البرت باندیورا" إن العنف سلوك ينتهجه الأفراد لانهم تعلموه واعتادوا على ممارسته، وتعكس نظرية ( باندیورا ) التفاعل بين الفرد وبيئته للخروج على النظام العام، وقد شدد على أهم الطرق التعليمية للعنف وهو التقليد (Imitation) ومحاكاة سلوك الآخرين، فقيام

([1]) توماس اسپريگنز: مصدر سبق ذكره، ص١٠٥ .

الأب بالعنف وتشجيع أبنائه عليه في تعاملاتهم الخارجية يجعلهم يبدون عنفاً تمثيلياً داخل المنزل وعنفاً حقيقياً خارجه، عن طريق تعاملهم مع أقرانهم في المدرسة أو الشارع([1])، وفي ظل ثورة المعلومات واتساع استخدام الإنترنت والألعاب الإلكترونية بات التعلم والتقليد لا ينحصر في الأسرة فحسب، بل شمل كل وسائل الاتصال والإعلام الفضائي، واللافت للنظر هو التعلق من قبل فئة الشباب بألعاب العنف وفلام العنف، التي تعتمد البنية السردية على صورة البطل الخارق وصورة البطل المستقبلي، الذي يخرج من رحم المعاناة ليتلقى النداء الباطني المفاجئ لينقذ ويغير واقعه، فهو كلي القوة ويملك كامل السلطة، سلطة الحياة والموت وسلطة جنسية (الأغراء الجنسي) ليتم تفعيل العنف من اجل هذا الاستحواذ ([2]). وأثر التقليد والتأثر بألعاب وأفلام العنف واضح للعيان في سلوك الشخص العراقي فهو يعشق منذ نعومة أظافره اقتناء ألعاب العنف وتقليد أبطال أفلام القتال حتى أصبح الاستعداد للقتال جزء من شخصيته.

جميع العوامل المتقدمة، فضلا عن تأثير البيئة والجغرافية العراقية وقلة الخدمات وسبل الرفاهية، جعلت من العنف السلوك البارز لدى الشخصية العراقية في تعاملها مع الحالة والظاهرة السياسية. وحتى في ظل العراق الديمقراطي ومع مشروعية السباق السياسي في اللعبة الديمقراطية وفق القواعد التي سلم بها المجتمع المتقدم، إلا أن دوامة العنف في العراق وجدت مجالاً آخر من خلال الديمقراطية، إذ باتت المنافسة الفكرية تتحول إلى صراع وعنف جسدي بالغت الشخصية العراقية فيه لإظهار مشاعر الاستياء والغضب والجرأة الزائدة عن حدها في أبداء الراي، إلى حد إلزام الآخرين بها في بعض المواقف أو التهديد والوعيد، وقد انتقلت هذه الممارسات العنيفة على الحقوق المكفولة دستورياً، وخاصة حق التظاهر الذي بالغت فيه الشخصية العراقية سواء في فض التظاهرات، أو في فعل التظاهر ذاته والخروج عن المعايير الاجتماعية لتجسد حالة الأنومي Anomy ([3]).

([1])حسن محمد ربيع ، علم النفس الجنائي ، دار غريب القاهرة ١٩٩٥ ، ص ١٠٣

([2])أوليفيه روا ، الجهاد والموت ، ترجمة صالح الاشمر ، دار الساقي بيروت ٢٠١٧ ، ص ٨٣.

([3]) ظهر مفهوم الأنومي عام ١٩٥١ من خلال علم اللاهوت وكان المقصود به الخروج على القانون الالهي ، وشاع استخدامه في علم الاجتماع من قبل ( أميل دوركهايم ) في دراسته ( الانتحار ) التي بين فيها أن الانتحار فعل لا معياري غير منافي للقيم الدينية والاجتماعية ، ثم حاول ( روبرت ميرتون ) الاستفادة من طرح دوركهايم ليوسع المفهوم الذي بات يعني الخروج على القيم والأعراف والقوانين والدين . للمزيد ينظر : محمد عاطف ، تطبيقات في علم الاجتماع ،دار الكتب الجامعية ، الاسكندرية ١٩٥٥ ،ص٦٣

**الخاتمة**

بناءً على ما تم استعراضه في متن البحث من أسباب أسهمت في تكوين ظاهرة العنف وانتشارها في السلوك السياسي العراقي المعاصر توصل الباحث إلى الاستنتاجات والتوصيات الآتية: -

أولا: الاستنتاجات:

١- إن العقل السياسي العراقي شغوف بالمنافسة والرغبة في الاستحواذ على القوة؛ ولأنه يؤمن بالحقيقة المطلقة الواحدة، ولا يؤمن أيمان عميقاً بالديمقراطية والتداولية والتشاركية، فهو يميل سريعاً إلى تحويل المنافسة التي هي في طبيعتها أمراً مشروعاً إلى صراع وعداوة، وهنا يصبح العنف مستساغاً ومقبولاً، بوصفه متطلب رئيس من متطلبات الصراع.

٢- إن الإنسان العراقي شغوف ببناء مجده الخاص ومجد المحيطين به، إلا إنه في سعيه لبناء مجده يحاول ازدراء الآخر الشريك في الوطن، سواء بإقصائه أو باستخدام العبارات التي تحط من قيمته أو التي تشكك في انتماءه الوطني والديني، وهو ما يدخله في صراع مباشر مع المزدرى منه الذي بدوره ومن أجل استعاده كرامته يكون مستعداً لتدمير المزدري والدخول معه في حالة صراعٍ لاستعادة احترامه وقيمته.

٣- إن اللامساوة وغياب العدالة الاجتماعية هي أحد أهم المسببات للسلوك العنيف في العراق. فوجود فجوة كبيرة بين من يملكون ومن لا يملكون، يشكل حافزاً أساسياً للعنف والعدوانية، سواء من لدن الطبقة الثرية للاحتفاظ بثروتها أو من الطبقة الفقيرة سعياً لتغيير وضعها واستحصال حقوقها في العيش الكريم.

٤- إن عدم تماسك البنية المجتمعية وتأخر مشروع بناء الدولة على حساب تنامي قوة الهويات الفرعية التي هي بطبيعتها أكثر تجذراً في البنية المجتمعية العراقية أسهم في توليد العنف والصراع بين هذه الهويات الفرعية أو حتى داخلها.

٥- مثل عدم صياغة عقد اجتماعي جامع ومورد توافق ومعبر عن التكوين الاجتماعي العراقي، منتج مهم للعنف في العراق وعلى امتداد تاريخه السياسي.

٦- إن خضوع الشخصية العراقية للعسكرة بسبب كثرة الحروب والاحتلالات خلق لديها شعور بالقلق الدائم وجعلها مستعدة للجوء للقوة دفاعاً عن القيم التي تؤمن بها كما أصبح امتلاح السلاح وحمله والهو به هو أحد موارد التفاخر لهذه الشخصية.

٧- أسهمت منظومة التربية والتعليم الرسمية أو الشعبية الأسرية والقبلية، التي تجسد صورة البطل الخارق للعادة في خلق جنوح لدى الشخصية العراقية للجوء للعنف. فهذه المنظومة صنعت صورة خيالية لدى الشخصية العراقية للبطل المخلص والمحبوب الذي ينبغي التشبه به وتقليده للدفاع عن النفس وجلب الخير أو دفع الشر.

ثانيا: التوصيات: -

١- نشر ثقافة التعايش السلمي وتعزيها في العراق، وتعضيد الحق بالاختلاف بوصفه أحد الحقوق الأساسية للإنسان، وما تتضمنه هذه الثقافة من احترام الآخر الشريك أو المختلف وتعترف له بحق الحياة والعيش الكريم وحق المشاركة في الحياة السياسية وغيرها من الحقوق، للحد من ظاهرة العنف والسلوك العدواني.

٢- تأصيل الثقافة الديمقراطية وثقافة المشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة في العراق، وما تتطلبه هذه الثقافة من العمل على تحويل الخصومة إلى منافسة والعدو إلى معارض مختلف، وهو ما يعني تحويل العدو إلى منافس له الحق في الحضور الاجتماعي والسياسي دون السعي إلى حذفه وإلغائه.

٣- العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسعي لتقليل الفوارق الطبقاتية والفوارق بين الأغنياء والفقراء وتوفير مقومات الحياة الكريمة للإنسان العراقي، فضلا عن إيجاد مواقع وبرامج للترفيه تساهم في التخفيف من ضغوط الحياة إذ إن الأخيرة تعد منتج أساس للعنف.

٤- العمل على إعادة صياغة العقد الاجتماعي في العراق أو إصلاحه بالشكل الذي يجعله يحظى بمقبولية واسعة من مكونات الشعب المختلفة.

**المصادر**


١- امام عبد الفتاح امام: توماس هوبز فيلسوف العقلانية،(القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع،١٩٨٥م)
٢- أوليفيه روا ، الجهاد والموت ، ترجمة صالح الاشمر ، دار الساقي بيروت ٢٠١٧ .
٣- باقر ياسين، العنف الدموي في العراق الوقائع – الدوافع – الحلول ( بيروت: دار الكنوز الثقافية ،١٩٩٩).
٤- توماس اسپريگنز: فهم نظريه هاى سياسى، ترجمه فرهنگ رجايى، چاپ نهم، (تهران: نشر آگه، ١٣٩٤ شمسى).

٥- توماس هوبز: اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب، (الإمارات العربية المتحدة: هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث،٢٠١١م).
٦- جان جاك روسو: أصل التفاوت بين الناس، ترجمة عادل زعيتر( القاهرة: مؤسسة هنداوي، ٢٠١٢).
٧- جان جاك روسو: إيميل أو التربية، ترجمة عادل زعيتر، (القاهرة: المركز القومي للترجمة ٢٠١٥).
٨- حسن محمد ربيع ، علم النفس الجنائي ، دار غريب القاهرة ١٩٩٥ .
٩- رباح مجيد الهيتي ، السلوكيات الفاعلة في تنميط الشخصية العراقية ،مجلة العلوم الانسانية ، المجلد ٢٣ العدد الأول آذار ٢٠١٦ .
١٠- سعد الدين ابراهيم ، وآخرون ، المجتمع والدولة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٦ ).
١١- سهير عادل العطار ، المدخل الاجتماعي لدراسة الازمات بين التصورات النظرية والتطبيقات العملية ( القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس ، ٢٠٠٥).
١٢- سيغموند فرويد: قلق في الحضارة، ترجمة جورج طرابيشي، ط ٤، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٦).
١٣- عبدالرضا الطعان ، وآخرون ، مدخل الى الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر ، الجزء الثاني (بغداد: مكتبة السنهوري ، ٢٠١١).
١٤- علي الوردي ، شخصية الفرد العراقي- بحث في نفسية الشعب العراقي على ضوء علم الاجتماع الحديث – ط٢ (لندن: منشورات دار ليلى ٢٠٠١).
١٥- لورانس .أ . برافين ، علم الشخصية ، الجزء الأول ، ترجمة عبدالحليم محمود السيد وآخرون (القاهرة: المركز القومي للترجمة ، ٢٠١٠).
١٦- ليو شتراوس وجوزيف كروبسي: تاريخ الفلسفة السياسية، ج١، ترجمة محمود سيد أحمد (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥م).
١٧- محمد عاطف، تطبيقات في علم الاجتماع ،( الإسكندرية: دار الكتب الجامعية ، ١٩٥٥).
١٨- مروان عبد الرزاق: رواية «حرب الكلب الثانية»: «فانتازيا واقعية» ومرايا ضريرة لوجوه متشابهة، الحوار المتمدن العدد ٦٣٧١ ، ٢٠١٩/١٠/٦.
١٩- مصطفى صفوان ، الكلام أو الموت – اللغة بما هي نظام اجتماعي – دراسة تحليلية نفسية (بيروت: ترجمة مصطفى حجازي ، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨ ).
٢٠- هربرت ماركوزه: الحب والحضارة، ترجمة مطاع صفدي، ط٢(بيروت: دار الادب، ٢٠٠٧).